

Distr.: General
28 February 2023
Arabic
Original: English



الحالة في السودان وأنشطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان

تقرير الأمين العام

أولاً - مقدمة

1 - يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن 2636 (2022) الذي قرر المجلس بموجبه تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان حتى 3 حزيران/يونيه 2023، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم له كل 90 يوماً تقريراً عن تنفيذ الولاية. ويغطي هذا التقرير ما شهده السودان من تطورات في الفترة من 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 إلى 18 شباط/فبراير 2023 ويتضمن معلومات مستكملة عن تنفيذ ولاية البعثة، وقد أُدرجت في جميع أجزائه اعتبارات المساواة بين الجنسين باعتبارها مسألة شاملة.

ثانياً - التطورات الهامة

ألف - الحالة السياسية

2 - شهدت الحالة السياسية في السودان تطورات إيجابية بعد أكثر من عام من الجمود الناجم عن الانقلاب العسكري الذي وقع في 25 تشرين الأول/أكتوبر 2021. ففي 5 كانون الأول/ديسمبر، وقّعت القيادة العسكرية وأكثر من 40 من الأحزاب السياسية، والحركات المسلحة الموقعة على اتفاق جوبا للسلام في السودان، ونقابات العمال، والرابطات المهنية اتفاقاً سياسياً إطارياً في الخرطوم. ويجسّد هذا الاتفاق الإطارى بعض التفاهات التي جرى التوصل إليها على الصعيد الثنائي بين الجيش والتحالف الذي شكّله الجهات الموقعة على مسودة الدستور التي وضعتها نقابة المحامين السودانيّين. وينص الاتفاق الإطارى على فترة انتقالية مدتها سنتان في ظل "سلطة مدنية ديمقراطية كاملة" تبدأ من تاريخ تعيين رئيس وزراء مدني. كما يحدّد المبادئ العامة للتسوية السياسية، ويرسي مهام الفترة الانتقالية ومؤسساتها، ويقترح إنشاء مؤسسات مدنية بالكامل فيما يعد خروجاً عن الترتيبات الدستورية السابقة القائمة على شراكة مدنية - عسكرية. ويؤكد الاتفاق على حقوق المرأة وفقاً للمواثيق الدولية ويلتزم بتمثيل النساء بنسبة لا تقل عن 40 في المائة في



الهيئات التشريعية والتنفيذية والسيادية على الصعيد الوطني. ويقترح كذلك إنشاء مجلس للدفاع والأمن، يرأسه رئيس الوزراء ويتألف من "الوزارات ذات الصلة وقادة الأجهزة النظامية وستة [ممثلين] من حركات الكفاح المسلح الموقعة" على اتفاق جوبا للسلام.

3 - وقد حُدِّدَت في الاتفاق الإطاري خمس قضايا تتطلب مزيداً من المناقشة والتفصيل، هي: (أ) العدالة والعدالة الانتقالية؛ (ب) الإصلاح الأمني والعسكري؛ (ج) اتفاق جوبا للسلام واستكمال السلام؛ (د) تفكيك نظام 30 حزيران/يونيه؛ (هـ) حل الأزمة في شرق البلد. وأعربت الأطراف الموقعة عن عزمها على مواصلة تطوير الاتفاق الإطاري بإجراء مشاورات جماهيرية واسعة بشأن هذه القضايا؛ ومن المتوقع أن تصب نتائج هذه المشاورات في اتفاق نهائي يتم التفاوض عليه بين الأطراف.

4 - وقد قوبل الاتفاق الإطاري بترحيب واسع من الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية والدولية. إلا أن بعض القوى السياسية الهامة ظلت خارج الاتفاق الإطاري ومنها أعضاء في تحالف قوى الحرية والتغيير - الكتلة الديمقراطية مثل مني مناوي، حاكم إقليم دارفور وقائد حركة جيش تحرير السودان/جناح مني مناوي، وكذلك جبريل إبراهيم، وزير المالية وزعيم حركة العدل والمساواة. وهما من الموقعين على اتفاق جوبا للسلام. وكان من بين الغائبين عن الاتفاق أيضاً الحزب الشيوعي وحزب البعث العربي الاشتراكي والمجلس الأعلى لنظارات البجا وآخرون.

5 - وبناء على التقدم الذي أحرز بتوقيع الاتفاق الإطاري، بدأت الأطراف الموقعة، بتيسير من الآلية الثلاثية المؤلفة من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (الإيغاد)، المرحلة النهائية من العملية السياسية في الخرطوم في 8 كانون الثاني/يناير. وألقى كل من رئيس مجلس السيادة وقائد القوات المسلحة السودانية، الفريق أول عبد الفتاح البرهان، ونائب رئيس مجلس السيادة ورئيس قوات الدعم السريع، الفريق أول محمد حمدان دقلو، كلمة كرز فيها تأكيد التزام الجيش بالانسحاب من الحياة السياسية والعمل مع الجهات الأخرى صاحبة المصلحة على التوصل إلى حل سياسي. وأشار أيضاً إلى ضرورة اعتراف الدولة بجرائمها السابقة. وقد أبدى أعضاء المجتمع الدولي تأييداً قوياً للعملية على نحو ما تجلى في البيانات التي أدلى بها باسم المجموعة العربية، والاتحاد الأوروبي، والمجموعة الثلاثية (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، والولايات المتحدة الأمريكية)، والمجموعة الرباعية (الإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة).

6 - ونُظمت في الخرطوم في الفترة من 9 إلى 12 كانون الثاني/يناير المشاورات الجماهيرية الأولى لتناول القضايا العالقة المبينة في الاتفاق الإطاري، وعُقدت باسم مؤتمر خارطة طريق تجديد عملية تفكيك نظام 30 حزيران/يونيه. وجمع المؤتمر 330 فرداً من الأحزاب الموقعة وجهات المجتمع المدني ولجان المقاومة والجماعات النسائية ومن الخبراء القانونيين والعاملين بالوسط الأكاديمي والشباب؛ وشكلت النساء نسبة 26 في المائة من المشاركين. وناقش الحضور عمل لجنة تفكيك نظام 30 حزيران/يونيه 1989 واسترداد الأموال العامة (لجنة التفكيك) والتحديات التي واجهتها، فضلاً عن أفضل الممارسات والدروس المستفادة المستقاة من سياقات مماثلة. واتفقوا أيضاً على ضرورة تزويد لجنة التفكيك المقبلة بما يكفي من الموارد المالية والتقنية والبشرية لأداء عملها باستقلالية وشفافية، وكفالة احترام سيادة القانون في الوقت ذاته. وفي الفترة من 31 كانون الثاني/يناير إلى 3 شباط/فبراير، عقدت الآلية الثلاثية مؤتمراً بعنوان "اتفاق جوبا للسلام واستكمال السلام" لمناقشة السبل الكفيلة بتنفيذ اتفاق جوبا للسلام بشكل أفضل، وحماية مكاسبه - في ما يتعلق منها بحقوق المرأة - وتنشيط عملية السلام. وحضر المؤتمر أكثر من 700 مشارك من بينهم

نازحون داخليا، ورُحِّل، ورعاة، وشباب، ولجان مقاومة، وجماعات نسائية، وأحزاب سياسية، وبعض الموقعين من الحركات المسلحة؛ وكانت نسبة النساء من الحضور نحو 35 في المائة. وقد حالت المصاعب اللوجستية ومعارضة بعض الجماعات النسائية والناشطات للعملية السياسية دون مشاركة أوسع من جانب المرأة. وفي الفترة من 12 إلى 15 شباط/فبراير، نظمت الآلية الثلاثية المؤتمر الثالث الذي عُقد تحت عنوان "خارطة طريق الاستقرار السياسي والأمني والتنمية المستدامة في شرق السودان" وجمع أكثر من 440 مشاركاً من مكونات قِبلية واجتماعية وسياسة متنوعة في شرق البلد؛ وشكَّلت النساء نسبة 25 في المائة من الحضور. وناقش المشاركون التحديات التي تعترض طريق المشاركة والتمثيل السياسيين وتحقيق السلام والتنمية في الشرق ووضعوا توصيات بشأن سبل المضي قدماً. وأبدت المجموعة الواسعة والمتنوعة من المشاركين، بخلاف الجهات الموقعة على الاتفاق الإطاري، اهتماماً عاماً قوياً بالعملية وبالمسائل التي يجري تناولها.

7 - وواصلت لجان المقاومة تنظيم الاحتجاجات، ولا سيما في الخرطوم، للتدبير بالانقلاب العسكري والدعوة إلى إنهائه. ورغم أن الاحتجاجات ظلت سلمية في معظمها، فقد ردت قوات الأمن في العديد من الحالات باستخدام القوة بشكل مفرط وغير متناسب. فاستُخدمت الذخيرة الحية والقنابل الصوتية وقنابل الغاز المسيل للدموع كما استُخدمت، في بعض الحالات، قنابل الغاز المسيل للدموع المحشوة بالمسامير والحجارة ضد متظاهرين كان أغلبهم سلميين. وأسفر استخدام القوة عن مقتل خمسة متظاهرين، منهم صبي في السابعة عشرة من العمر وآخر في الخامسة عشرة، وإصابة ما لا يقل عن 939 شخصاً.

8 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ازدادت مشاركة دول المنطقة في العملية. ففي 2 كانون الثاني/يناير، التقى رئيس جهاز المخابرات العامة المصرية، اللواء عباس كامل، بالفريق أول البرهان وبعض الجهات السياسية الفاعلة في الخرطوم. ودعا الأطراف إلى زيارة القاهرة في الفترة من 2 إلى 7 شباط/فبراير لإجراء مناقشات بشأن "أفاق التحول الديمقراطي نحو السودان يسع الجميع". وفي 18 كانون الثاني/يناير، أصدرت قوى الحرية والتغيير - المجلس المركزي بياناً أفادت فيه بأنها رفضت الدعوة، مؤكدة أن حلقة العمل ستوفر منصة لقوى الثورة المضادة لتقويض العملية السياسية الجارية، وأضافت أن الاتفاق الإطاري يضع أساساً متيناً لعملية سياسية يقودها السودانيون ويمتلكون زمامها. ورفض المشاركة في المناقشات أيضاً أعضاء الجبهة الثورية السودانية. وفي المقابل، حضر حلقة العمل قادة قوى الحرية والتغيير - الكتلة الديمقراطية. وفي ختام حلقة عمل القاهرة في 7 شباط/فبراير، أعلن المشاركون تشكيل كتلة سياسي جديد باسم "تنسيقية القوى الوطنية الديمقراطية" وأصدروا وثيقة توافق سياسي علوية على "وثيقة وطنية حاكمة للفترة الانتقالية" يُقترح فيها إدخال 15 تعديلاً على الوثيقة الدستورية لعام 2019.

9 - وخلال زيارة رسمية إلى الخرطوم في 26 كانون الثاني/يناير، عقد رئيس وزراء إثيوبيا، آبي أحمد، اجتماعات مع مسؤولين سودانيين، منهم الفريق أول البرهان والفريق أول دقلو، ومع قيادات لحركات مسلحة وجهات رئيسية سياسية أخرى صاحبة مصلحة، بما في ذلك المجلس المركزي لقوى الحرية والتغيير والكتلة الديمقراطية لقوى الحرية والتغيير ولجان المقاومة. واجتمع رئيس الوزراء أيضاً مع ممثلي الآلية الثلاثية وأكد دعم إثيوبيا الكامل للعملية السياسية والاتفاق الإطاري. وذكر رئيس الوزراء في بيان صحفي أن الهدف من زيارته هو إبداء التضامن مع السودان في هذه المرحلة الهامة من عملياته السياسية. وفي ما يتعلق بقضية سد النهضة الإثيوبي الكبير، أكد أن السد لن يضر بالسودان، بل سيفيد في تزويد البلد بالكهرباء. وأدلى

الفريق أول البرهان ببيان كَرّر فيه ما قاله رئيس الوزراء وأشار إلى أن السودان وإثيوبيا "متفقان حول جميع قضايا سد النهضة".

10 - ولم يُحرز تقدم يُذكر في تنفيذ اتفاق جوبا للسلام في ضوء عدم التوصل إلى حل للأزمة السياسية. وفي الفترة من 12 إلى 19 شباط/فبراير، نظم جنوب السودان حلقة عمل في جوبا بهدف تقييم وتقويم تنفيذ اتفاق جوبا للسلام. ووقعت برعاية رئيس جنوب السودان، سلفا كير ميارديت، مصفوفةً محدثةً للتنفيذ في احتفال حضره الفريق أول البرهان والموقعون على اتفاق جوبا للسلام، إلى جانب ممثلي بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان وهيئة الإيغاد وتشاد والإمارات العربية المتحدة كجهات ضامنة وكل من قطر ومصر كشاهدين.

11 - ومع انطلاق العملية السياسية في الخرطوم بتيسير من الآلية الثلاثية، استمرت الجهود المبذولة للتخفيف من حدة التوترات القبلية في ولايات أخرى. ففي ولاية النيل الأزرق، وقّعت قبيلتا الفونج والهوسا في 15 كانون الثاني/يناير اتفاقاً إطارياً للتعايش السلمي خلال احتفال أقيم في الدمازين حضره الفريق أول البرهان وعضو مجلس السيادة مالك عقار، الذي يقود الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال فصيل مالك عقار. واتفق زعماء القبيلتين على الامتناع عن استخدام العنف وعلى تسوية النزاعات بين القبيلتين بالوسائل السلمية. وفي اليوم التالي، زار الفريق أول البرهان منطقة أولو في محلية باو، وهي معقل الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال فصيل مالك عقار. وخاطب حشداً كبيراً من أنصار الحركة المسلحة ومقاتليها، متعهداً باستكمال الترتيبات الأمنية لاتفاق جوبا للسلام وتيسير عودة النازحين.

12 - واستمر التشرذم السياسي في الجزء الشرقي من السودان. فبالرغم من بعض الجهود المحلية التي بذلتها قيادات قبلية ودينية من أجل تعزيز وحدة الصف داخل المجلس الأعلى لنظارات البجا، ظل المجلس منقسماً واستمرت التوترات في التصاعد بين الزعماء القبليين والسياسيين الذين تتباين وجهات نظرهم بشأن العملية السياسية الوطنية والمسائل المتعلقة بشرق السودان. وفي 18 كانون الأول/ديسمبر، أعلنت جماعة من البجا تشكيل قوة عسكرية للدفاع عن حقوق سكان شرق السودان. وبحسب ما ورد، أكدت الجماعة أنها لن تشارك في أية عملية سياسية لا تنطوي على تنفيذ قرارات المؤتمر الذي عقد في سنكات في أيلول/سبتمبر 2020 ورفض مسار الشرق المنصوص عليه في اتفاق جوبا للسلام. وفي 1 كانون الثاني/يناير، هدد الناظر ترك، رئيس المجلس الأعلى لنظارات البجا، بإعلان الحرب إذا ما رفضت الحكومة الشروع في محادثات بشأن تقرير مصير شرق السودان. وأعربت أطراف أخرى من مؤتمر البجا عن دعمها للحوار.

13 - وفي غضون ذلك، ظلت عملية السلام مع الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال فصيل عبد العزيز الحلو متوقفة في انتظار تشكيل حكومة مدنية والعودة إلى النظام الدستوري. ومع ذلك، وفي تطور إيجابي، أصدر عبد العزيز الحلو بياناً في 24 كانون الأول/ديسمبر أعرب فيه عن استعدادة لاستئناف المحادثات من أجل التوصل إلى سلام عادل وشامل بعد تلبية مطالبه بتشكيل حكومة مدنية ذات مصداقية.

باء - الحالة الأمنية

14 - رغم انخفاض العدد الإجمالي للحوادث الأمنية، ظلت الاشتباكات القبلية والنزاع المسلح والجريمة تشكل تحديات أمنية خطيرة. ففي الفترة من 21 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 18 شباط/فبراير، سُجّل 623 حادثاً أمنياً، مقابل 524 حادثاً خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وأفادت التقارير بأن الاشتباكات القبلية أدت

إلى مقتل 111 شخصا، من بينهم سبع نساء وطفل واحد، وإصابة 100 آخرين، من بينهم ثلاث نساء وثلاثة أطفال، في مقابل أكثر من 300 شخص لقوا مصرعهم في 18 حادثا خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق.

15 - وقد وقعت الاشتباكات القبلية في ولايات النيل الأزرق، وغرب كردفان، وجنوب كردفان، ووسط دارفور، وشمال دارفور، وجنوب دارفور. ففي ولاية النيل الأزرق، استمرت التوترات القبلية والحوادث الأمنية في محلية ودّ الماحي، الأمر الذي أدى إلى تمديد حالة الطوارئ لمدة 30 يوما في 21 كانون الأول/ديسمبر ثم تمديدها مرة أخرى للمدة نفسها في 21 كانون الثاني/يناير. وأبلغ عن وقوع اشتباكات بين قبيلتي الهوسا والهمج في القرية 6 في 5 كانون الأول/ديسمبر. وفي 28 كانون الأول/ديسمبر، فتحت مجموعة من الهوسا النار على مجموعة من الشبان من قبائل الغوموز والجبلاويين والبرتا، شرقي قرية 7 في محلية قيسان، وهذا ما أسفر عن مقتل أحدهم وجرح آخر. وفي 13 كانون الثاني/يناير، اشتبكت مجموعة معظمها من قبائل الجبلاويين والغوموز والبرتا والهمج مع مجموعة من أفراد القوات المسلحة السودانية بعد أن نشأت توترات أثناء زيارة أحد قادة تلك القوات إلى القرية 6 في محلية ودّ الماحي. ونتيجة لذلك، أُبلغ عن مقتل ثلاثة أشخاص وإصابة 11 شخصا آخر على الأقل. وأدت التوترات المستمرة في ولاية النيل الأزرق أيضا إلى تعطيل أنشطة الأمم المتحدة في 10 كانون الأول/ديسمبر، عندما أوقفت مجموعة يُظن أنها من قبيلتي الهمج والبرتا مركبتين تابعتين للأمم المتحدة في منطقة تقع جنوب الدمازين ومنعتها من الوصول إلى القرينين 6 و 7 في محلية ودّ الماحي.

16 - وظلت المسائل المتعلقة بالوصول إلى الموارد ومناطق رعي الماشية السبب في وقوع اشتباكات بين القبائل. ففي غرب كردفان، وقعت اشتباكات في 21 تشرين الثاني/نوفمبر و 2 كانون الأول/ديسمبر على التوالي في محلية النهود بين قبيلتي حمر وبني فضل بشأن الوصول إلى مصدر للمياه، وبين قبيلتي حمر والشنايلة بسبب سرقة الماشية. واستمرت التوترات أيضا بين قبيلتي حمر والمسيرية بسبب تضارب الآراء بشأن تعليم الحدود بين القبيلتين. ففي 10 كانون الأول/ديسمبر، تعرض أفراد من قبيلة حمر كانوا يتعقبون حيوانات مسروقة لهجوم من أفراد من قبيلة المسيرية في محلية السنوط، أسفر عن مقتل 24 شخصا على الأقل. وفي 24 كانون الأول/ديسمبر، وصلت لجنة شكلتها الحكومة للتحقيق في حوادث العنف التي وقعت في لقاوة في تشرين الأول/أكتوبر 2022 إلى كادقلي وتواصلت مع النازحين داخليا وغيرهم من الأطراف المعنية في ولايتي جنوب كردفان وغرب كردفان.

17 - وفي دارفور، شهد شهر كانون الأول/ديسمبر حادثين رئيسيين، وقع أولهما في 22 و 23 كانون الأول/ديسمبر بين قبيلة الداغو وقبيلة عرب الرزيقات في محلية بليل بجنوب دارفور. وقد أسفر العنف، الذي أفيد بأنه ناجم عن محاولة سرقة، عن مقتل 12 شخصا وإصابة 30 آخرين وتدمير سبل العيش في القرى التي تقطنها أغلبية من الداغو. ووفقا لمفوضية العون الإنساني الحكومية في جنوب دارفور، نزح ما يقدر بنحو 16 200 شخص. وفي 24 كانون الأول/ديسمبر، أعلنت سلطات جنوب دارفور حالة الطوارئ في المحلية وأفادت التقارير بأنها أرسلت العديد من مركبات قوات الأمن المشتركة، المؤلفة من القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع وقوات الشرطة السودانية، لتهديئة التوترات. وقد أُقيل المدير التنفيذي لمحلية بليل في 25 كانون الأول/ديسمبر واستعفي عنه بمسؤول جديد. وفي 28 كانون الأول/ديسمبر، شكّل والي جنوب دارفور لجنة للتحقيق في الحادث. أما الحادث الرئيسي الثاني، فقد وقع في 28 و 29 كانون الأول/ديسمبر واشتبك خلاله أفراد من قبيلة عرب الرزيقات وقبيلة الفور في مخيم حميدية للنازحين داخليا الواقع في وسط دارفور، وأسفر الاشتباك عن مقتل تسعة أشخاص وإصابة 13 آخرين.

18 - وفي الفترة من 29 كانون الأول/ديسمبر إلى 5 كانون الثاني/يناير، قام الفريق أول دقلو وزعيم حركة تحرير السودان/المجلس الانتقالي، الهادي إدريس، بزيارة القبائل المتضررة. وتعهد المسؤولون بحاسبة الجناة ورعوا اتفاقاً لوقف الأعمال العدائية بين قبيلتي الداجو والرزيقات. وأعلن الفريق دقلو أيضاً أن عدداً من جنود قوات الدعم السريع قد اعتقلوا لفشلهم في منع تصاعد العنف القبلي في وسط وجنوب دارفور. ففي 1 كانون الثاني/يناير، اعتُقل 11 مسلحاً، أُفيد بأنهم من أفراد قوات الدعم السريع، لما زُعم عن مشاركتهم في القتال في بليل. ثم ظهر ما يقدر بنحو 15 جندياً من قوات الدعم السريع في مقطع فيديو تداولته وسائل التواصل الاجتماعي، وهم يحاكمون أمام محكمة عسكرية خاصة شكلتها قوات الدعم السريع على خلفية أعمال العنف التي وقعت في بليل. وفي وسط وجنوب دارفور أيضاً، وفي أعقاب ورود تقارير عن تجمعات لميليشيات عربية يزعم أنها حُشدت لدعم الجماعات المسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى في كانون الأول/ديسمبر، أعلن الفريق أول دقلو إغلاق الحدود في 3 كانون الثاني/يناير وتكثيف تواجد حرس الحدود.

19 - وظل الوضع متوتراً في شمال دارفور. ففي بلدة ككبائية، فرضت السلطات حظر التجول في 4 كانون الأول/ديسمبر في أعقاب تصاعد التوترات بين أفراد قبيلة عرب العريقات ورجال نازحين داخلها من قبيلة الفور. وجاء ذلك في أعقاب هجوم على أسرة نازحة داخلية من الفور أسفر عن مقتل شخصين في 2 كانون الأول/ديسمبر، الأمر الذي أثار احتجاجات تندد بعمليات القتل وبالتقاعس المتصور لسلطات الدولة. وتساعدت التوترات أيضاً في 8 كانون الثاني/يناير عندما احتشد رجال القبائل العربية في محلية أم دكوم رداً على ما اعتقد أنه محاولة من جانب قبائل الزغاوة النازحة للعودة إلى محلية السريف بدعم من بعض الجهات الموقعة على اتفاق جوبا للسلام. وقد هدأ الوضع نتيجة لتدخلات قوات الأمن والسلطات المحلية، ولكن التوترات الكامنة بشأن الوصول إلى الأراضي والموارد ظلت قائمة.

20 - واستمرت في دارفور الاشتباكات المسلحة التي شاركت فيها حركة جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد. ففي 23 كانون الأول/ديسمبر، اشتبكت القوات الحكومية مع عناصر يشتبه في انتمائها لهذه الحركة في منطقة دنقلا في محلية شمال جبل مرة، بوسط دارفور، بسبب محاولة سرقة الماشية، وأُفيد بأن الاشتباك أسفر عن مقتل ثلاثة من عناصر الحركة.

21 - وفي غضون ذلك، استمر التأخر في نشر قوة حفظ الأمن المشتركة. ومع ذلك، وفي إطار التزامها بالتصدي للتحديات الماثلة أمام توفير الحماية في دارفور، قدمت الحكومة 162 مركبة عسكرية، بما في ذلك سيارات إسعاف، إلى القوة في 2 كانون الثاني/يناير لتيسير انتشارها.

22 - وفي 27 كانون الثاني/يناير، قُتل مستشار لبناء السلام يعمل لدى منظمة "إضافة لمساعدات الكوارث والتنمية"، وهي الشريك الوطني المنفذ لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وكان ذلك أثناء توجُّهه بالسيارة من الدمازين إلى قرية ديم سعد في محلية قيسان، بولاية النيل الأزرق، لإجراء نشاط تدريبي عن بناء السلام لصالح مشروع يموله صندوق بناء السلام. وتعرضت السيارة لإطلاق نار من مسلحين مجهولين بعد أن أخذ السائق منعطفاً خاطئاً. وأصيب شخص آخر في الهجوم نفسه.

جيم - حالة حقوق الإنسان وسيادة القانون والحماية

23 - لا تزال حالة حقوق الإنسان في السودان مثيرة للقلق. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثقت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان وقوع ما مجموعه 72 حادثاً زُعم فيها ارتكاب انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان طالت 316 شخصاً منهم 264 رجلاً، و 31 امرأة، و

21 طفلاً (12 فتاة و 9 فتيان). ومن بين تلك الحوادث الـ 72 الموثقة، جرى التحقق من 58 حادثاً. وبلغ عدد ضحايا انتهاكات الحق في الحياة 135 شخصاً (122 رجلاً، و 9 نساء، و 4 فتيان)؛ وعدد ضحايا انتهاكات السلامة البدنية 141 شخصاً (123 رجلاً، و 9 نساء، و 9 أطفال (5 أطفال و 4 طفلات)؛ وعدد ضحايا العنف الجنسي والجنساني، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاع، 17 ضحية (9 نساء و 8 فتيات)؛ وعدد ضحايا الاعتداء الجسدي 14 شخصاً (10 رجال و 4 نساء)؛ وكانت هناك حالة تعذيب واحدة وحالة اختفاء قسري واحدة (طالقتا رجلين). ومن بين الحوادث الـ 72 التي جرى التحقق منها، أفادت تقارير بأن المسؤولية عن 15 حادثاً طالت 66 ضحية نُسبت إلى قوات الأمن الحكومية، وبأن المسؤولية عن 52 حادثاً طالت 236 ضحية نُسبت إلى جماعات مسلحة غير تابعة للدولة، بما في ذلك الحركات المسلحة وجماعات الميليشيات. وكان أفراد مجهولون أو مجهولو الهوية مسؤولين عن 5 حوادث طالت 14 ضحية.

24 - ومنذ الانقلاب العسكري الذي وقع في 25 تشرين الأول/أكتوبر 2021، وثق مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان مقتل 123 شخصاً في سياق الاحتجاجات، من بينهم امرأة و 22 طفلاً منهم طفلتان. ومن بين هؤلاء، قتل بالذخيرة الحية 97 شخصاً، من بينهم امرأة وفتاة، حسبما ورد. وأفادت التقارير عن إصابة ما يزيد على 9 096 شخصاً. وعلاوة على ذلك، واصلت قوات الأمن اعتقالها التعسفي للمحتجين الذين أبلغ بعضهم عن تعرضه لسوء المعاملة أثناء اعتقاله أو استجوابه.

25 - وبالرغم من عدم إحراز أي تقدم في مجال إصلاح العدالة، فقد عُلقَت الإجراءات القانونية ضد المعارضين السياسيين المحتجزين وكان ذلك قبل التوقيع على الاتفاق الإطاري في 5 كانون الأول/ديسمبر. وفي 4 كانون الأول/ديسمبر، أُطلق سراح وجدي صالح، وهو محام ومتحدث باسم لجنة التحكيم السابقة، وعبد الله سليمان، وهو ضابط شرطة سابق ساعد في تنفيذ قرارات لجنة التحكيم. وفي 2 كانون الثاني/يناير، علقَت المحكمة العليا أمر التنفيذ الذي أصدرته في 27 كانون الأول/ديسمبر لصالح نقابة المحامين السودانيين "في عهد البشير" التي جرى حلها، وهو الأمر الذي قضى بوقف أنشطة اللجنة التسييرية للنقابة، وذلك ريثماً يصدر قرار نهائي. وفي 5 كانون الثاني/يناير، أُلغِيَ تجميد حسابات نقابة المحامين السودانيين، وهذا ما مكّن اللجنة التوجيهية من استئناف عملها.

26 - وتمشيا مع الالتزامات التي تعهدت بها السلطات السودانية خلال زيارة مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان إلى السودان في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، أفرجت السلطات في كانون الأول/ديسمبر عن 113 شخصاً من دارفور كانوا محتجزين في سجون الخرطوم (الهدى) والفاشر (شالا) والجنينة (أردمتا) لعدة أشهر دون محاكمة بناء على قانون الطوارئ. وفي 26 كانون الثاني/يناير، أُطلق أيضاً سراح 64 محتجزاً من سجن أردمتا في الجنينة، بغرب دارفور. وفي 27 و 29 كانون الثاني/يناير، أفرجت الحكومة عن 94 من أصل 95 شخصاً من غرب دارفور كانوا محتجزين في سجن بور سودان ونقلتهم إلى الجنينة.

27 - وفي الفترة من 28 كانون الثاني/يناير إلى 3 شباط/فبراير، قام الخبير المعني بحقوق الإنسان في السودان المعين من قبل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، رضوان نويصر، بزيارة السودان لإجراء مشاورات والتعاون بشأن حقوق الإنسان وحماية المدنيين مع السلطات الوطنية، والمجتمع المدني، وضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وأسره، والبعثة المتكاملة، وفريق الأمم المتحدة القطري، والجهات الدولية والإقليمية صاحبة المصلحة. ودعا الخبير إلى المساءلة عن الانتهاكات المرتكبة منذ 25 تشرين الأول/أكتوبر 2021.

28 - وظل مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان يتلقى تقارير عن ارتكاب أعمال عنف جنسي ضد النساء من مخيمات النازحين داخليا اللواتي يشتغلن خارج المخيمات لكسب عيشهن. ووثقت البعثة المتكاملة ستة حوادث عنف جنسي متصل بالنزاع طالت أربع نساء، من بينهن فتاتان، في وسط وجنوب دارفور. وأفادت تقارير بأن الجناة، في أحد هذه الحوادث، كانوا رجالا مسلحين ينتمون إلى قبائل عربية، وكانوا في حادث آخر أربعة رجال مسلحين يرتدون زي قوات الدعم السريع. وقد لا يمثل العدد المنخفض للحوادث المبلغ عنها مجمل أعمال العنف الجنسي المرتكبة في دارفور تمثيلا دقيقا لأن الضحايا كثيرا ما يَكُن عازقات عن الإبلاغ عنها خوفا من العار والوصم وانعدام المساءلة وخشية الانتقام.

29 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تحققت فرقة العمل القطرية التابعة للأمم المتحدة المعنية برصد الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في حالات النزاع المسلح والإبلاغ عنها، مما مجموعه 13 انتهاكا جسيما ارتكبت ضد 13 طفلا (11 طفلا وطفلتان). وتعرض أحد عشر طفلا للتشويه وقُتل طفلان على أيدي جناة مجهولي الهوية في دارفور. وفي تطور إيجابي، قامت اللجنة الفنية الوطنية لتنفيذ خريطة الطريق الموضوعة على أساس خطة عمل الحكومة لعام 2016 بشأن إنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم بعقد اجتماع تنسيقي في 9 كانون الثاني/يناير في الخرطوم، بهدف التخطيط للإفراج رسميا عن أطفال من مختلف الجماعات المسلحة وقوات الأمن الحكومية في شمال دارفور يبلغ عددهم 38 طفلا (29 طفلا و 9 طفلات) وجمع شملهم مع أسرهم.

دال - الحالة الاقتصادية والاجتماعية

30 - استمر تجمد الوضع السياسي في التأثير بصورة سلبية على الاقتصاد. فتشير التقديرات إلى أن اقتصاد السودان انكمش بنسبة 0,3 في المائة في عام 2022 بسبب انخفاض النشاط الاقتصادي، والقليل المدنية، وتعليق المساعدات الدولية، وارتفاع أسعار الاستيراد. وسيكون الرجوع إلى نمو إيجابي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، المتوقع حاليا أن يصل إلى 2,6 في المائة في عام 2023، مرهونا إلى حد كبير بمسار الانتقال السياسي.

31 - ولا يزال التراجع الاقتصادي يشكل صعوبات أمام تقديم الخدمات في جميع أنحاء البلد. فقد شهدت الفترة المشمولة بالتقرير استثناء الإضرابات على نطاق واسع من جانب العمال ونقابات العمال في العديد من القطاعات (منها الرعاية الصحية والتعليم والكهرباء والإعلام والخدمة المدنية) احتجاجا على تدني الأجور الحقيقية وعدم تنفيذ الزيادة الموعودة في الرواتب في عام 2022.

32 - وظل تأثير ارتفاع أسعار المواد الغذائية على الأمن الغذائي مدعاة للقلق. فبالرغم من بدء موسم الحصاد في تشرين الأول/أكتوبر، ظلت أسعار المواد الغذائية الأساسية مرتفعة. وارتفعت أسعار الذرة الرفيعة المزروعة محليا بنسبة 146 في المائة بين كانون الثاني/يناير وكانون الأول/ديسمبر 2022، في حين ارتفعت تكلفة سلة الأغذية المحلية التي يراقبها برنامج الأغذية العالمي بنحو 75 في المائة خلال الفترة نفسها.

33 - ورغم استمرار الارتفاع الشديد في معدل التضخم، فقد أخذ هذا المعدل في التنازل حيث بلغ متوسطه 164 في المائة في عام 2022 بالمقارنة مع 359 في المائة في 2021. وفي كانون الأول/ديسمبر، بلغ التضخم أدنى مستوياته وهو 87,3 في المائة. وقد كان للانكماش الاقتصادي واتباع سياسة نقدية أكثر تقييدا وانخفاض العجز المالي عن المتوقع دورا رئيسيا في ذلك. غير أنه من المنتظر أن يظل

النقص المزمن في احتياطات النقد الأجنبي، إلى جانب تقادم العجز في الميزان التجاري، يشكلان خطراً يندرج حدوث مزيدٍ من الضغط باتجاه خفض سعر الصرف وزيادة تكلفة الواردات.

34 - وانخفضت الإيرادات والنفقات العامة عن المبالغ المدرجة في الميزانية، وكان معدل انخفاض النفقات أكثر ارتفاعاً. ورغم أن ذلك أدى إلى انخفاض العجز في الميزانية، فقد أعطت الحكومة الأولوية للالتزامات الأساسية المتكررة، حيث ألغت عملياً النفقات الإنمائية التي تشكل نسبة 3 في المائة من مجموع النفقات.

هاء - الحالة الإنسانية

35 - بلغت الاحتياجات الإنسانية في جميع أنحاء السودان مستويات قياسية، حيث يحتاج 15,8 مليون شخص - حوالي ثلث العدد الإجمالي للسكان - إلى المساعدات الإنسانية في عام 2023، وذلك وفقاً لنشرة استعراض الاحتياجات الإنسانية لعام 2023: السودان التي انتهت من إعدادها في تشرين الثاني/نوفمبر 2022. وقد ارتفع عدد الأشخاص الذي يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية بمقدار 1,5 مليون شخص عما كان عليه في عام 2022 - وهو أعلى رقم مسجل منذ عام 2011. وسيحتاج ما يقدر بنحو 11,7 مليون شخص في السودان إلى المساعدة الغذائية والمساعدة في أسباب المعيشة في عام 2023. وتهدف المنظمات الإنسانية إلى الوصول إلى 8,2 ملايين من الأشخاص الأكثر ضعفاً والأشد معاناة من انعدام الأمن الغذائي لكي تزودهم بالمساعدة الغذائية والمساعدة المتعلقة بأسباب المعيشة. ويمثل تناقص التمويل عقبة تعترض الاستجابة الإنسانية الحالية التي لا تلبى الاحتياجات الإنسانية المتزايدة.

36 - وظلت حوادث النزاع المحلي بين القبائل، ولا سيما على الوصول إلى الموارد والسيطرة عليها، المقترنة بتدهور ظروف الأمن والسلامة وزيادة الإجمام، تؤثر سلباً على المدنيين في أجزاء من السودان. فقد نزح أكثر من 12 278 شخصاً في كانون الأول/ديسمبر، بمن في ذلك 9 800 شخص في جنوب دارفور و 1 661 شخصاً في جنوب كردفان و 817 شخصاً في ولاية غرب كردفان، ثم نزح 3 130 شخصاً آخر في كانون الثاني/يناير، ولا سيما في جنوب دارفور. وفي عام 2022، نزح حوالي 310 328 شخصاً، وأفادت تقارير بمقتل 991 شخصاً وإصابة 1 173 آخرين بسبب النزاع والعنف على الصعيد المحلي (نزح 418 499 شخصاً في المجموع، بما في ذلك لأسباب أخرى). وحدثت معظم حالات النزوح في عام 2022 بسبب القتال الذي بدأ في تموز/يوليه 2022 في النيل الأزرق (127 961 شخصاً)، بينما نزح 46 849 شخصاً في جنوب دارفور و 38 348 في غرب كردفان. وبشكل عام، جرى الإبلاغ عن وقوع 370 حادثاً أمنياً في جميع أنحاء البلد تتعلق بالنزاع والهجمات المسلحة على الصعيد المحلي في عام 2022، بما في ذلك 36 حادثاً في كانون الأول/ديسمبر.

37 - واستمر السودان في استضافة 1,1 مليون لاجئ من بينهم لاجئون وطالبو لجوء من جنوب السودان، وإريتريا، والجمهورية العربية السورية، وإثيوبيا، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وتشاد، واليمن. وكان النزاع في منطقة أعالي النيل الكبرى في جنوب السودان السبب في زيادة تدفق اللاجئين من ذلك البلد إلى ولايتي النيل الأبيض وجنوب كردفان منذ كانون الأول/ديسمبر، وقد أسفر عن وصول ما يقرب من 7 700 شخص بحلول منتصف كانون الثاني/يناير.

ثالثاً - دور الأمم المتحدة في السودان وتنفيذ القرار 2636 (2022)

ألف - الهدف 1: المساعدة في عملية الانتقال السياسي، وإحراز تقدم نحو إرساء الحكم الديمقراطي، وحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، وتحقيق السلام المستدام

38 - واصلت البعثة المتكاملة جهودها الرامية إلى دعم العملية السياسية وتسييرها وفقاً للولاية المسندة إليها وللمبدأ المتمثل في امتلاك السودان زمام العملية وقيادتها. وظلت الشراكة في إطار الآلية الثلاثية المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والإيغاد في صميم هذا الدعم. فقد عملت الآلية الثلاثية بشكل وثيق مع الأطراف طوال المفاوضات التي أفضت إلى توقيع الاتفاق الإطاري في 5 كانون الأول/ديسمبر، واضطلعت بدور أساسي في التيسير والتنسيق أثناء المشاورات التي أعقبت التوقيع عليه. وواصلت الآلية الثلاثية أيضاً تشجيع الأطراف التي لم توقع الاتفاق الإطاري بعد على أن تنضم إلى العملية. وشملت الجهود المبذولة لتعزيز استيعاب الجميع أيضاً تشجيع المشاركة الواسعة النطاق في حلقات العمل وغيرها من الأنشطة المنفذة خارج سياق العملية، من قبيل مشاركة المواطنين لإثراء المشاورات العامة.

39 - وبسّرت الآلية الثلاثية بدء المرحلة النهائية من العملية السياسية من جانب الجهات الموقعة على الاتفاق الإطاري في 8 كانون الثاني/يناير، ودعمت الجهات الموقعة في تنظيم حلقة العمل الأولى بشأن تفكيك نظام 30 حزيران/يونيه التي عُقدت في الفترة من 9 إلى 12 كانون الثاني/يناير. وفي الفترة من 31 كانون الثاني/يناير إلى 3 شباط/فبراير، عقدت الآلية الثلاثية مؤتمراً بشأن تنفيذ اتفاق جوبا للسلام. وفي حين أن تمثيل المرأة لم يبلغ نسبته المستهدفة وهي 40 في المائة، فقد بُذلت جهود حثيثة للتشجيع على مشاركة أقوى في المؤتمرات المقبلة وإعطاء الأولوية للشواغل الجنسانية وأهداف المرأة في جدول الأعمال.

40 - وإضافة إلى دورها في التيسير وعقد الاجتماعات، ساعدت الآلية الثلاثية العملية من خلال توفير الخبرة التقنية والدعم اللوجستي والتنسيق وتبادل الخبرات، بناء على طلب الأطراف. ولتعزيز الإصغاء لأصوات سكان المناطق النائية، يسّرت الآلية الثلاثية ترتيبات سفر 344 مشاركاً من خارج الخرطوم لحضور المؤتمر المعني باتفاق جوبا للسلام، بمن في ذلك أشخاص نازحون داخلياً، ونساء، وشباب، وأعضاء من المجتمع المدني، وزعماء تقليديون. وعلاوة على ذلك، عملت الآلية الثلاثية بشكل وثيق مع الجهات الشريكة الإقليمية والدولية على كفالة اتساق المساعدة التقنية الدولية وتنسيقها. وقد اضطلعت بهذه الأدوار في إطار لجنة التنسيق المشتركة، المؤلفة من الجهات العسكرية والمدنية الموقعة على الاتفاق الإطاري والجهات الفاعلة في الآلية الثلاثية، علاوة على الأمانة المشتركة التي تضم موظفين من السودان ومن الآلية الثلاثية.

41 - وبالترادف مع جهود التيسير، دعت البعثة المتكاملة إلى تعزيز وصول بيئة مواتية للعملية السياسية. وشجعت البعثة على بناء الثقة بين الأطراف الموقعة وعامة الناس للحفاظ على الزخم الإيجابي الذي ولّده التوقيع على الاتفاق الإطاري. وشمل ذلك المتابعة المستمرة بشأن الإفراج عن المحتجزين، والدعوة إلى تعزيز حرية التعبير والتجمع والاحتجاج السلمي، وكذلك وضع استراتيجية إعلامية لمواجهة المعلومات المغلوطة وتعزيز الشفافية والمشاركة الجماهيرية. وأنشأت البعثة صفحات على وسائل التواصل الاجتماعي مخصصة للمرحلة النهائية من العملية السياسية بنّت من خلالها بشكل مباشر وقائع بدء العملية والجلسات العامة للمؤتمرين الأول والثاني، وذلك لتعزيز الشفافية.

42 - وواصلت البعثة المتكاملة تيسير المشاورات المنتظمة مع النساء من الأحزاب السياسية والحركات المسلحة والجماعات النسائية من جميع أنحاء البلد للاستماع إلى آرائهن وتوقعاتهن من العملية السياسية

ودعم الجهود الرامية إلى تعزيز مشاركتهم الهادفة. ففي 22 تشرين الثاني/نوفمبر، أطلقت البعثة مبادرة لإجراء مشاورات على مستوى الولايات بشأن أولويات المرأة في المرحلة الانتقالية، الأمر الذي سيسهم في وضع جدول أعمال وطني يتعلق بالمرأة. وقد بدأت المشاورات في الخرطوم وستعقد في كل ولاية، بمشاركة 80 امرأة من مشارب مختلفة. وعلاوة على ذلك، عُقدت مشاورات بين نساء من المنطقة الشرقية والآلية الثالثة في 23 تشرين الثاني/نوفمبر، أُطلعت النساء خلالها الآلية على أولوياتهن ومقترحاتهن بشأن التوصل إلى اتفاق دائم. ونُظمت أيضا جلسات استراتيجية مع نساء من الأحزاب السياسية ومجموعة حقوق المرأة لمناقشة الأحكام الجنسانية في مشروع الاتفاق الإطارى تمهيدا لوضعه في صيغته النهائية.

باء - الهدف 2: دعم عمليات السلام وتنفيذ اتفاق جوبا للسلام واتفاقات السلام المستقبلية

43 - رغم أن الجمود ظل يكتنف المحادثات بين الحكومة والأطراف غير الموقعة على اتفاق جوبا للسلام، واصلت البعثة المتكاملة التواصل مع الأطراف غير الموقعة لتشجيع مشاركتها. ففي 1 كانون الأول/ديسمبر، اجتمعت الآلية الثالثة بقائدي الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال فصيل عبد العزيز الحلو، وحركة جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد، لمناقشة العملية السياسية وعملية السلام وكان ذلك في جوبا بجنوب السودان. واجتمعت الآلية الثالثة أيضا مع المستشار الأمني لرئيس جنوب السودان وفريق الوساطة لمناقشة تنفيذ اتفاق جوبا للسلام وجهود صنع السلام مع الأطراف غير الموقعة. وفي الفترة من 5 إلى 8 كانون الأول/ديسمبر، يسّرت البعثة المتكاملة، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، حلقة عمل بشأن المسائل الجنسانية وقرار مجلس الأمن 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن عُقدت في جوبا لفائدة 50 امرأة من مناطق السودان التي تسيطر عليها الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال فصيل عبد العزيز الحلو. وقُدّمت حلقة العمل نفسها أيضا إلى 40 امرأة من الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال فصيل عبد العزيز الحلو المتمركز في الخرطوم. وبالإضافة إلى ذلك، زار وفد من البعثة المتكاملة مدينة كاودا، في جنوب كردفان، في الفترة من 13 إلى 15 كانون الأول/ديسمبر لتبادل الآراء مع الوالي، والمسؤولين المحليين، والشباب، والنساء، وأعضاء المجتمع المدني بشأن التطورات السياسية، واحتياجات حقوق الإنسان، ومشاركة المرأة، وعمل البعثة المتكاملة في الأراضي التي تسيطر عليها الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال فصيل عبد العزيز الحلو.

44 - وواصلت لجنة وقف إطلاق النار الدائم في دارفور، التي ترأسها البعثة المتكاملة، القيام بدور محوري في الجهود الرامية إلى تنفيذ الترتيبات الأمنية الانتقالية في دارفور. فقد رصدت اللجنة بهمة الحالة الأمنية في جميع ولايات دارفور الخمس، وواصلت أنشطتها للرصد الوقائي، وتعاونت بشكل وثيق مع الأطراف الموقعة ولجان أمن الولايات والجهات الأخرى صاحبة المصلحة على نزع فتيل التوترات المحتملة التي يمكن أن تؤدي إلى انتهاكات لوقف إطلاق النار من خلال الحوار والوساطة. وواصلت أيضا الاتصال بمختلف الجهات صاحبة المصلحة والقبائل لزيادة الوعي بدورها وولايتها، وهو أمر بالغ الأهمية لتيسير عملها بسلاسة.

45 - واستمرت الجهود الرامية إلى تعزيز تفعيل اللجنة في جميع ولايات دارفور، بنشر أولى الأفرقة الميدانية في مواقع في الولايات الخمس وإنشاء مكاتب للبعثة المتكاملة في جميع القطاعات. وتلقى الموظفون الجدد تدريباً توجيهياً يهدف إلى تعريفهم بولاية اللجنة وهيكلها وإجراءات التشغيل الموحدة المعتمدة وبيئة

التشغيل لديها، ونُشروا إلى مراكز عملهم في الفاشر ونيالا والضعين وزالنجي والجينية. وهكذا، تعمل اللجنة الآن بكامل طاقتها في ولايات دارفور الخمس، الأمر الذي سيعزز إلى حد كبير من قدراتها التشغيلية، لا سيما في ما يتعلق بإجراء التحقيقات والرصد الوقائي. ويجري العمل حاليا على تنفيذ مشروع لاستكمال إنشاء اللجان القطاعية ومرافق أخرى، وتوفير النقل وسائر الترتيبات اللوجستية للأنشطة التشغيلية.

جيم - الهدف 3: المساعدة في بناء السلام وحماية المدنيين وبسط سيادة القانون، وخاصة في دارفور والمنطقتين

46 - واصلت الأمم المتحدة جهودها الرامية إلى تحديد السبل الكفيلة بدعم الحكومة في التعجيل بتنفيذ خطتها الوطنية لحماية المدنيين. وفي هذا الصدد، عقدت البعثة المتكاملة وفريق الأمم المتحدة القطري ثلاثة اجتماعات تشاورية مع أمانة الآلية الوطنية لحماية المدنيين بشأن حلقة عمل مشتركة مزع عقدها للتعجيل بتنفيذ الخطة المذكورة.

47 - وواصلت البعثة المتكاملة تقييم التهديدات التي يتعرض لها المدنيون من خلال رصد وتعزيز توثيق الحوادث المتعلقة بحقوق الإنسان وحماية المدنيين ذات الصلة بالنزاع، والعمل مع الحكومة والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية وشبكات حماية المرأة على تعزيز قدراتها بشأن هذه المسائل. فقد واصلت فرقة العمل القطرية التابعة للأمم المتحدة المعنية برصد الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في حالات النزاع المسلح والإبلاغ عنها تعزيز تعاونها مع الجهات الموقعة على اتفاق جوبا للسلام من خلال تقديم المساعدة التقنية للحكومة دعماً لخريطة الطريق الموضوعة على أساس خطة العمل لعام 2016 بشأن إنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم. وفي 17 و 18 كانون الأول/ديسمبر، دربت البعثة المتكاملة 40 عضواً من منظمات المجتمع المدني، من بينهم 16 امرأة، على معايير حقوق الإنسان والحماية وذلك في الفولة بغرب كردفان. وفي الفترة من 18 إلى 27 كانون الأول/ديسمبر، وفرت البعثة المتكاملة وفريق الأمم المتحدة القطري، بالتعاون مع اللجنة العسكرية العليا المشتركة للترتيبات الأمنية، التدريب لفائدة 1 500 من أفراد قوة حفظ الأمن المشتركة في الفاشر، بشمال دارفور، بشأن الامتثال لمبادئ حقوق الإنسان والقانون الإنساني. وفي 28 و 29 كانون الأول/ديسمبر، يسرت البعثة المتكاملة دورة تدريبية بشأن حقوق الإنسان والوساطة لفائدة 30 فرداً من أهالي النوبة في شرق السودان، نصفهم من النساء.

48 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر تنفيذ برامج بناء السلام. ففي شمال دارفور، قدمت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) التدريب على تحليل النزاعات وتسويتها لرابطات الآباء والمعلمين، ولجان مستخدمي المياه، والشبكات المجتمعية لحماية الطفولة. ودعمت اليونيسف أيضاً منصة المجتمع المدني، آلية شباب النيل الأزرق، لإجراء حوارات مع مجموعات متنوعة من الشباب في جميع أنحاء الولاية، كُلت بعقد المنتدى الشبابي للسلام في الدمازين في كانون الأول/ديسمبر، الذي جمع ما يقرب من 400 شاب وشابة من جميع أنحاء المنطقة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، بدأت اليونيسف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشروعاً مشتركاً مدته ثلاث سنوات يركز على تعزيز القدرات من أجل تحقيق السلام والتماسك الاجتماعي في ولايتي كسلا والبحر الأحمر.

49 - وبدعم من صندوق بناء السلام، قدم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (مؤئل الأمم المتحدة) الدعم التقني إلى وزارة التخطيط العمراني والبنى التحتية في ولاية غرب دارفور بشأن إجراء مسح للأراضي المتاحة في الجينية والقرى المحيطة بها. وكان الهدف من عملية المسح هو حصر مناطق العودة

أو إعادة التوطين أو إعادة الاندماج المحتملة. وقدمت مجموعة من الدورات التدريبية بشأن طرائق التخطيط المكاني وإجراء المسوح لفائدة 25 موظفا فنيا من موظفي الوزارة، من بينهم 10 نساء. وبالإضافة إلى ذلك، دعم موئل الأمم المتحدة جولتين من التدريب استهدفتا 50 شابا وشابة من مخيمات النازحين داخليا والمجتمعات المحلية المضيفة والرُّحَّل وسائر المجتمعات، وتناولتا مواد البناء وتقنيات البناء الصديقة للبيئة ذات التكلفة المعقولة.

50 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أنجزت البعثة المتكاملة ستة تقييمات شاملة لبناء السلام في ولايات شمال دارفور، وجنوب دارفور، وجنوب كردفان، والنيل الأزرق، وكسلا، والبحر الأحمر بغية توفير قاعدة أدلة لمبادرات بناء السلام والبرامج المراعية للنزاعات. وستفيد نتائج هذه التقييمات في وضع الصيغة النهائية لإطار الأمم المتحدة المؤقت للتعاون من أجل التنمية المستدامة وفي تخصيص الأموال من صندوق الأمم المتحدة الاستثماري المتعدد الشركاء وصندوق بناء السلام من أجل كفالة التكامل والتنسيق في عمليات البرمجة مع زيادة الأثر والكفاءة.

51 - وفي تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر، يسيّر البعثة المتكاملة ست جلسات حوار بشأن التعايش بين القبائل في ولاية غرب دارفور مع السلطات المحلية، ولجان حماية المزارع، والإدارة الأهلية، ولجان السلام والمصالحة، وجماعات المجتمع المدني. وفي الفترة من 13 إلى 15 كانون الأول/ديسمبر، نظمت البعثة حلقة عمل في بور سودان بشأن مكافحة خطاب الكراهية وتعزيز مهارات منع نشوب النزاعات وتسويتها. وشارك ثلاثون شخصا، من بينهم 13 امرأة، من جميع أنحاء ولاية البحر الأحمر. ومن المقرر عقد حلقات عمل بشأن مواضيع مماثلة في ولايتي كسلا والقضارف.

52 - وواصلت البعثة المتكاملة تعزيز النقاش بين المجتمع المدني والمحامين بشأن مسألتها العادلة والمساءلة. ففي 22 كانون الأول/ديسمبر، نظمت البعثة المتكاملة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع نقابة المحامين السودانيين، حلقة عمل بشأن التفاوض الاستراتيجي لفائدة المحامين في كادقلي بهدف تعزيز قدرتهم على الدفاع عن الأشخاص الذين ربما يكونون قد احتجزوا ظلما. واتفق المشاركون على تشكيل أفرقة قانونية في ولاية جنوب كردفان لتقديم الدعم القانوني لحالات انتهاكات حقوق الإنسان. وفي 27 كانون الأول/ديسمبر، نظمت البعثة المتكاملة، بالتعاون مع جامعة الضعين في شرق دارفور، مناقشة مائدة مستديرة بشأن العدالة والمساءلة والمصالحة في اتفاق جوبا للسلام.

53 - ونظمت الوحدة الاستشارية للشرطة التابعة للبعثة المتكاملة عدة أنشطة لبناء قدرات النظراء السودانيين والقبائل على حماية المدنيين، والخفارة المجتمعية، والتصدي للعنف الجنسي والعنف الجنساني المتصل بالنزاع، والتحقيق والمساءلة. وقدمت دورات تدريبية على بناء القدرات لفائدة 450 من مجندي الشرطة في معسكر مارا للتدريب في زالنجي، بوسط دارفور، في الفترة من 3 إلى 5 كانون الثاني/يناير، ولفائدة 254 من مجندي الشرطة في مركز شالا للتدريب في الفاشر، بشمال دارفور، في الفترة من 11 إلى 17 كانون الثاني/يناير. وفي شراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفريق خبراء الأمم المتحدة المعني بسيادة القانون والعنف الجنسي في حالات النزاع، نظمت الوحدة الاستشارية للشرطة دورتين من دورات تدريب المدربين لفائدة 36 من ضباط الشرطة في الخرطوم تناولتا حماية المدنيين والتصدي للعنف الجنسي والجنساني والعنف الجنسي المتصل بالنزاع. ونظمت الوحدة أيضا دورة تدريبية لفائدة 50 من ضباط الشرطة تهدف إلى تعزيز القدرة على التصدي بفعالية للجريمة عبر الوطنية والمنظمة. وإجمالا، ساعدت

الوحدة في بناء قدرات 858 من ضباط الشرطة (85 امرأة و 773 رجلاً)، و 1 500 فرد من قوة حفظ الأمن المشتركة، و 113 من أفراد القبائل (88 امرأة و 25 رجلاً).

54 - وفي الفترة من 4 إلى 12 كانون الأول/ديسمبر، دعمت البعثة المتكاملة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية حقوق الإنسان زيارة قام بها فريق الخبراء المعني بسيادة القانون والعنف الجنسي في حالات النزاع من أجل تعزيز التنسيق بين الجهات الفاعلة في مجال العدالة والجمع بين الممارسين لمناقشة موضوع العنف الجنسي المتصل بالنزاع. وشملت الزيارة إحياء منتدى العدالة الجنائية لشمال دارفور، الذي توقفت أنشطته منذ انسحاب العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور في عام 2021. ونظمت دورات توعية بشأن إمكانية اللجوء إلى القضاء لفائدة النازحين داخليا في الفاشر والجنينة. وقدم فريق الخبراء لنقابة المحامين السودانيين ومنتدى القاضيات السودانيات أيضا تدريباً بشأن التحقيق في جرائم العنف الجنسي المتصل بالنزاع وملاحقة مرتكبيها وإصدار الأحكام في قضاياها.

55 - وفي ما يتعلق بمسألة الاكتظاظ في مشارج الخرطوم وأم درمان، يسرت البعثة المتكاملة في 21 تشرين الثاني/نوفمبر عقد اجتماع بين ممثلي المفقودين وفريق دولي مختص بعلم الأدلة الجنائية لمناقشة التعاون المستقبلي على تحديد هوية ودفن 3 000 جثة مجهولة الهوية مكدسة في المشارج، يعتقد أن بعضها رفات أشخاص اختفوا في أعقاب العنف الذي استُخدم في فض الاعتصام السلمي في 3 حزيران/يونيه 2019. وقد حث ممثلو أسر الأشخاص المختفين المدعي العام على توجيه دعوات رسمية إلى الفريق الدولي المختص بعلم الأدلة الجنائية لتقييم حالة الجثث وتحديد الاحتياجات والموارد اللازمة لإجراء عملية تحديد الهوية.

56 - وقامت البعثة المتكاملة بتطهير 162 689 مترا مربعا من الأراضي الملوثة بالذخائر المتفجرة في ولاية النيل الأزرق. وخلال هذه العملية، دمرت البعثة 435 صنفا من المتفجرات الخطرة، بما في ذلك 7 ألغام مضادة للأفراد، ولغم واحد مضاد للدبابات، و 225 قطعة من ذخيرة الأسلحة الصغيرة، و 172 قطعة من الذخائر غير المنفجرة. وبالإضافة إلى ذلك، وفرت أفرقة التوعية بمخاطر الذخائر المتفجرة التثقيف والتوعية بالمخاطر لفائدة 57 771 شخصا (17 628 فتى، و 20 237 فتاة، و 9 005 رجال، و 10 901 امرأة).

دال - الهدف 4: دعم تعبئة المساعدة الاقتصادية والإنمائية وتنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة في بناء السلام

57 - ظلت المساعدة الإنمائية الدولية متوقفة نتيجة للانقلاب العسكري الذي وقع في 25 تشرين الأول/أكتوبر 2021. غير أن البعثة المتكاملة وفريق الأمم المتحدة القطري شرعا في العمل على التنسيق مع الجهات الشريكة الدولية بشأن حزمة من الدعم لفترة انتقالية جديدة ولحكومة بقيادة مدنية بمجرد تشكيلها.

58 - ونظرا لأن إطار عمل الأمم المتحدة الحالي للمساعدة الإنمائية ونهج الأمم المتحدة المشترك سيكملان دورتهما في نهاية عام 2023، شرعت الأمم المتحدة في صياغة إطار تعاون مؤقت جديد للفترة من 2024 إلى 2026. ووفقا للمبادئ التوجيهية العالمية للأمم المتحدة المتعلقة بالبلدان التي تمر بظروف استثنائية، تعمل الأمم المتحدة على تحديد حلول رئيسية للتنمية المستدامة وبناء السلام والقدرة على الصمود دعما للاحتياجات والأولويات الإنمائية الوطنية في الفترة الانتقالية. ويرتكز هذا العمل على تحديد "طفيف" للتحليل القطري المشترك يعود إلى نهاية عام 2022، جرى فيه تحليل التغييرات الأخيرة في سياق البلد والتقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتحديات والفرص الماثلة ذات الأبعاد المتعددة.

59 - وفي كانون الأول/ديسمبر 2022، أطلقت الأمم المتحدة والجهات الشريكة في المجال الإنساني خطة الاستجابة الإنسانية للسودان لعام 2023. وتهدف الخطة إلى تقديم المساعدة الإنسانية إلى 12,5 مليوناً من السكان الأكثر ضعفاً في البلد، بتكلفة قدرها 1,7 بليون دولار. وستقدم المساعدة الإنسانية والدعم الإنساني، من خلال الخطة، إلى الأشخاص الأكثر ضعفاً من بين النازحين داخلياً، والأشخاص الذين عادوا مؤخراً إلى مناطق سكنهم الأصلية، واللاجئين وغيرهم من المجتمعات المحلية المتضررة.

60 - وفي الفترة من 4 إلى 8 كانون الأول/ديسمبر، يسرت البعثة المتكاملة زيارة إلى السودان قام بها وفد من الجهات المانحة لصندوق بناء السلام ومن أعضاء الإدارة العليا بالصندوق. وقد زار الوفد أربعة مشاريع جارية في غرب دارفور تهدف، من بين أولويات أخرى، إلى توفير الدعم المتعلقة بالصحة العقلية وتعزيز وصول الشباب المتضررين من النزاع إلى الحيز المدني. وفي 8 كانون الأول/ديسمبر، وافق صندوق بناء السلام على مشروعين جديدين من خلال مبادرته المتعلقة بتعزيز الشؤون الجنسانية والنهوض بالشباب، التي ستمنح 3,5 ملايين دولار لمنظمتين غير حكوميتين دعماً لتمكين منظمات المجتمع المدني التي تقودها النساء وتلك التي يقودها الشباب في ولايات البحر الأحمر، وجنوب كردفان، وغرب كردفان، والنيل الأزرق.

هاء - المسائل التشغيلية والتخطيطية للبعثة

61 - تضررت عمليات البعثة المتكاملة من حالات التأخر المطولة في تسليم التأشيرات للموظفين الجدد وفي الإغفاء من القيود على السفر. وفي حين وردت أخيراً 41 تأشيرة في 22 تشرين الثاني/نوفمبر (بعضها بعد تأخير دام أربعة أشهر)، لم تتم الموافقة إلا على ثلاث تأشيرات منذ ذلك التاريخ وكانت جميعاً لأفراد الشرطة الذي جرى نشرهم. ولا تزال جميع الطلبات المتعلقة بالموظفين المدنيين وأعضاء لجنة وقف إطلاق النار الدائم في دارفور بانتظار البت فيها (19 طلباً). وأدت حالات التأخر هذه إلى استمرار الشواغر في مختلف عناصر البعثة وأثرت على قدرتها على توسيع نطاق وجودها الميداني. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، أوقفت الحكومة من جانب واحد أيضاً إصدار الإغفاءات من قيود السفر لموظفي البعثة، مما زاد من بطء عمليات النشر الداخلي وأعاق سفر أفراد البعثة خارج الخرطوم. وقد تم التوصل إلى حل وسط في شهر كانون الثاني/يناير. وأثرت شواغل مماثلة تتعلق بتأخر التأشيرات وتصاريح السفر على وجود الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً في السودان.

62 - وفي 18 شباط/فبراير، بلغ عدد موظفي البعثة 248 موظفاً مدنياً، و 32 فرداً من أفراد الشرطة، و 25 مراقباً عسكرياً. وتمشيا مع استراتيجية الأمين العام للتكافؤ بين الجنسين على نطاق المنظومة، تشغل النساء أكثر من نصف الوظائف المدنية العليا (برتبة مد-1 فما فوق).

رابعاً - ملاحظات

63 - جدد توقيع الاتفاق السياسي الإطار في 5 كانون الأول/ديسمبر الأمل في استئناف عملية انتقالية بقيادة مدنية. فهو يوفر مخرجاً من المأزق الحالي ويضع الأساس لتسوية سياسية نهائية شاملة. ومن شأن هذا الاتفاق، الذي يسفر عن تشكيل حكومة مدنية جديدة ذات مصداقية، أن يضع السودان على مسار انتقال ديمقراطي يلبي تطلعات شعبه، بما في ذلك إجراء انتخابات. وإنني أثنى على الجهات المدنية والعسكرية الموقعة على الاتفاق الإطار لما أحرزته من تقدم حتى الآن، وأشعر بالتفاؤل في ضوء التزامها بالتوصل إلى تسوية نهائية تحيي عملية الانتقال الدستوري. وأحث الأطراف غير الموقعة على مراعاة مصالح الشعب

السوداني في المقام الأول من خلال الانضمام إلى العملية السياسية والمشاركة في محادثات هادفة لتسوية الخلافات المتبقية.

64 - ولكي تكون العملية السياسية واتفق التسوية النهائية الذي يعقبها مستدامين، يجب أن يكونا شاملين للجميع وأن يتمتعوا بدعم شعبي واسع. وتتطلب معالجة أكثر المسائل إثارة للجدل القائمة في صميم الأزمة الحالية، بما في ذلك إصلاح قطاع الأمن، والعدالة الانتقالية، والتنفيذ الكامل لاتفاق جوبا للسلام، مشاركة المجتمعات المحلية المتضررة. وفي هذا الصدد، فإن ما يدعوني إلى التفاؤل هو وجود مجموعة واسعة ومتنوعة من المشاركين في مؤتمرات المرحلة النهائية يمثلون الأطراف غير الموقعة، بما في ذلك المجتمع المدني والجماعات النسائية والشباب ولجان المقاومة والخبراء. وأتني على الجهات الموقعة المدنية والعسكرية لما بذلته من جهود لتوسيع نطاق المشاركة لتشمل الجميع وزيادة الانخراط في العملية السياسية.

65 - وتعتبر المشاركة الهادفة للمرأة عاملاً بالغ الأهمية يساعد على نجاح العملية السياسية والعملية الانتقالية. ومما يؤسف له أن المرأة لا تزال حتى الآن ممثلة تمثيلاً ناقصاً. وإنني أحث الأطراف الموقعة على الوفاء بالتزامها بضمان إشراك النساء بنسبة 40 في المائة في وفودها، وفقاً للاتفاق الإطاري، بما يشمل إشراكها في المناصب القيادية، وكذلك في المؤسسات الانتقالية المقبلة. وتظل الأمم المتحدة ملتزمة بدعم هذه الغايات وبالنهوض بالمساواة بين الجنسين والمشاركة المتكافئة للمرأة في جميع الميادين. وإنني أتني على النساء السودانيات للالتزامهن الثابت بالسلام والديمقراطية، ولمساهماتهن الهادفة كذلك في مؤتمرات المرحلة النهائية.

66 - ومنذ بداية العملية السياسية، أكدت الأمم المتحدة أن عملية يقودها السودانيون ويمتلكون زمامها هي وحدها الكفيلة بالتوصل إلى حل دائم للأزمة السياسية. ومع ذلك، فإن استمرار الدعم الدولي عنصر ضروري في هذا الصدد. وستواصل الأمم المتحدة تقديم خدمات التيسير إلى المشاركين، من خلال الآلية الثلاثية ودعمًا للجهود السودانية. وبغية تعزيز الاتساق، أحث الجهات الدولية الشريكة للسودان على أن تقدم أيضاً الدعم القوي والمنسق، تحت رعاية الآلية الثلاثية. وإنني أشجع على اتباع نهج متمحور حول التنمية يتخذ من الاتساق في مختلف أوجه الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام وسيلةً لمعالجة مسببات الهشاشة الكامنة.

67 - ولكي تحافظ العملية السياسية على الزخم، من الضروري أن تهئ السلطات بيئة مواتية وتحافظ عليها، بسبل منها وقف الاستخدام المفرط للقوة ضد المتظاهرين والوفاء بمسؤوليتها عن حماية الحق في التجمع السلمي. وفي هذا الصدد، أرحب بالإفراج عن مئات المحتجزين من أبناء دارفور وإطلاق سراحهم من سجون الخرطوم، والفاشر، والجنينة، وبور سودان. وأحث السلطات على التحقيق بفعالية ونزاهة ودونما تأخير في أي ادعاء بلجوء أفراد قوات الأمن إلى الاستخدام غير المشروع للقوة أو غير ذلك من الانتهاكات المزعومة.

68 - ورغم أن التوصل إلى اتفاق سياسي سيشكل انفراجاً كبيراً ويُفترض أن يؤذن بفترة انتقالية جديدة، فإن العمل الحقيقي لن يبدأ إلا بعد توقيع اتفاق من هذا القبيل. وسيحتاج السودان من المجتمع الدولي أن يكثف جهوده لمواكبة العملية الانتقالية. وقد بدأت الأمم المتحدة بالفعل التخطيط لـ تلك المرحلة، وهي تقوم بحشد جهاتها الشريكة لكفالة التأهب والاستجابة المنسقة للأولويات المتوقعة للفترة الانتقالية. وإنني أهاب بالجهات المانحة أن تستعد لاستئناف تقديم الدعم المالي حالما تُشكّل حكومة مدنية قادرة على أداء مهامها.

69 - وتعرقل الأزمة السياسية في الخرطوم إمكانات تحقيق سلام دائم في جميع أنحاء البلد. والنقد الحالي في الجهود السياسية الرامية إلى عكس مسار النكسات التي أعقبت انقلاب تشرين الأول/أكتوبر

2021 يمثل فرصة لتعزيز تنفيذ اتفاق جوبا للسلام وتشجيع الأطراف التي طال امتناعها عن توقيعه لكي تتضمن إليه. وإنني أشعر بالتفاؤل بعد أن أعرب زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال فيصل عبد العزيز الحلو، عن استعداده لاستئناف محادثات السلام متى أُبيت المطالب المتعلقة بتشكيل حكومة مدنية ذات مصداقية. فذلك يوضح أن الانتقال إلى حكم ديمقراطي مدني وتحقيق سلام أوسع نطاقا شامل للجميع لا يزالان على ارتباطهما الوثيق. وأحث الأطراف الأخرى غير الموقعة على اتفاق جوبا للسلام على أن تتضمن إلى عملية السلام.

70 - وما زلتُ أشعر بالقلق إزاء تأثير الاشتباكات والنزاعات القبلية على المدنيين. وإن إحرار تقدم في تنفيذ الخطة الوطنية لحماية المدنيين ونحو التنفيذ الكامل لاتفاق جوبا للسلام، بما في ذلك ترتيباته الأمنية، من الأولويات العاجلة لأي حكومة انتقالية جديدة. وأحث السلطات والحركات المسلحة الموقعة على التعجيل بنشر قوة حفظ الأمن المشتركة في دارفور لتوفير الحماية للمدنيين وكفالة الاستقرار في المنطقة على نحو فعال. كما أرحب بالخطوات المتخذة نحو التفعيل الكامل للجنة وقف إطلاق النار الدائم في دارفور، التي لا تزال من بين الآليات القليلة المنشأة بموجب الترتيبات الأمنية المتوخاة في اتفاق جوبا للسلام. ولكي تتمكن اللجنة من الاضطلاع بدورها الهام وتواصل نزع فتيل التوترات وتعزيز الحوار، ينبغي أن تُزوّد بتمويل إضافي تقدمه السلطات الوطنية وشركاؤها.

71 - وسيقتضي إحلال السلام الدائم في السودان معالجة الأسباب الجذرية للنزاع. وإنني أرحب بالجهود التي تبذلها الحكومة لدعم مبادرات المصالحة. ولكن ثمة حاجة إلى إجراء إصلاحات أعمق من أجل منع التوترات ومن أجل تسويتها بشكل سلمي وفعال قبل أن تتحول إلى أعمال عنف. ويشمل ذلك إيجاد حلول دائمة للنازحين داخليا الذين ما زالوا يشعرون بأن العودة إلى مناطق سكنهم الأصلية غير مأمونة. وفي هذا الصدد، أعرب عن تفاؤلي بالمبادرات المحلية لبناء السلام في مختلف أنحاء البلد، ومن أمثلتها التوقيع على اتفاق إطاري للتعايش السلمي في ولاية النيل الأزرق. وإنني أهيب بجميع الأطراف إلى العمل بنشاط على تعزيز تنفيذه، كما أدعو المجتمع الدولي إلى دعم جهود بناء السلام. وأحث السلطات أيضا على إنشاء جميع الآليات المنبثقة عن اتفاق جوبا للسلام، بما في ذلك آليات تسوية النزاعات على الأراضي.

72 - وإنني أشعر بالأسى لمقتل مستشار لبناء السلام في ولاية النيل الأزرق. فهذا الحادث يوضح هشاشة الحالة الأمنية، وضرورة تعزيز بناء السلام، والحاجة الملحة إلى حماية عمال الإغاثة.

73 - وقد وصلت الاحتياجات الإنسانية إلى مستويات قياسية وهي مستمرة في النمو بشكل كبير. ويحتاج حوالي 15,8 مليون شخص حاليا إلى مساعدة تسعى المنظمات الإنسانية في سبيل تقديمها إلى الحصول على 1,7 بليون دولار من خلال خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2023. وإنني أهيب بالجهات المانحة أن تواصل تقديم دعمها السخي من أجل الوصول إلى أضعف الفئات السكانية.

74 - ومما يؤسف له أن العقوبات الإدارية لا تزال تعوق قدرة البعثة على تنفيذ ولايتها دعما للشعب السوداني. وفي ضوء ذلك، أدعو الحكومة إلى التقيد باتفاق مركز البعثة والتعجيل بتجهيز التأشيرات المتراكمة، والاستجابة بسرعة للطلبات المقبلة، ورفع القيود المفروضة على تنقل موظفي الأمم المتحدة.

75 - وأود أن أوجه الشكر لممثلي الخاص، فولكر بيرتس، ولجميع موظفي الأمم المتحدة في السودان، ولشركائنا، ولا سيما الاتحاد الأفريقي والإيغاد، على ما يبذلونه من تفانٍ مستمر وما يبذلونه من جهود متواصلة لدعم السودان وشعبه. وتظل الأمم المتحدة على التزامها بدعم الشعب السوداني.